

لجنة الشراء المركزية

قرار إحالة رقم (٢٠٢٢/٠٠٣٤-٠٠٣) لدعوة العطاء رقم (٢٠٢٢/٠٠٣٤-٠٠٣) لدعوة العطاء رقم (٢٠٢٢/٠٠٣٤-٠٠٣) لخدمات النقل الداخلي الخاص بنقل اللوازم واللائحة لكافة الوزارات والدوائر الحكومية

أولاً :- اجتمعت لجنة الشراء المركزية المشكّلة بموجب أحكام المادة رقم (٦٣-ج) من نظام المشتريات الحكومية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٧/٢٠٢٢ وقامت بفتح مظاريف عروض المناقصين لدعوة العطاء رقم (٢٠٢٢/٠٠٣٤-٠٠٣) الخاص بشراء خدمات النقل الداخلي الخاص بنقل اللوازم واللائحة لكافة الوزارات والدوائر الحكومية حيث تقدم للعملية الشرائية (٢) مناقصين اثنين والمبينة أسماءهما في محضر فتح عروض العطاء .  
ثانياً :- اجتمعت لجنة الشراء المركزية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧/٢٠٢٢ وبتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٢/٢٠٢٢ وبتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠/٢٠٢٢ وبتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧/٢٠٢٢، وبعد دراسة العروض ومقارنتها للعملية الشرائية، قررت اللجنة استناداً لأحكام المادة رقم (٦٣) -و- (١) من نظام المشتريات الحكومية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ الإحالة بقيمة تقديرية مقاديرها (٢٠٠٠٠٠) فقط مانتي الف دينار وكما يلي:-

١. شراء المادة المبينة تفصيلاتها في جداول الإحالة المرفقة من المعهد التالي اسمه:

الخط	اسم المتعهد	جدول الإحالة		القيمة الإجمالية التقديرية
		أرقام	عدد الصفحات	
١	شركة السهم العاشر لوساطات الشحن	١	١	٢٠٠٠٠٠

٢. مدة العقد سنة ميلادية واحدة قابلة لتعديل العمل بقرار الإحالة بنفس الشروط والمواصفات والأسعار بقرار من لجنة الشراء وفقاً لأحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ وتعديلاته.

٣. جرت الإحالة على أساس الأخص المطابق.

٤. الأسعار بالدينار الأردني شاملة الضريبة العامة على المبيعات وشاملة كافة الضرائب والرسوم والموائد الحكومية أو غير الحكومية وأية رسوم إضافية أخرى.

٥. يلتزم المتعهد بدفع رسوم الطوائع وتقديم كفالة حسن التنفيذ قبل تلغ قرار الإحالة وتوقيع أمر الشراء (الاتفاقية).

٦. تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة المشتريات الحكومية بتقارير عن مدى تنفيذ المتعهد بتنفيذ التزاماته التعاقدية من حيث المواصفات والشروط الواردة بقرار الإحالة.

٧. على كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المستفيدة الاستعجار من هذا القرار في حال عدم توفر سيارات نقل اللوازم والأثاث لدى الجهة المستفيدة تقوم مقام السيارة المستأجرة.

٨. في حال تقصير المتعهد أو عدم إيفائه بالالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار، يحق للجنة الشراء المركزية من تلقاء نفسها فسخ العقد ومصادرة كفالة حسن التنفيذ وفرض الغرامة التي تراها مناسبة والشراء على حساب المتعهد وتحمله فروق الأسعار.

٩. تعريفات خاصة بمواصفات وشروط النقل الداخلي الخاص بنقل اللوازم والأثاث :-

أ- الدائرة هي أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو مؤسسة رسمية عامة .

ب- رئيس الدائرة هو الوزير أو مدير الدائرة أو رئيس أي مؤسسة عامة .

ج- اجرة الشحن الداخلي تعني اجور نقل البضائع واللوازم في المركبات الشاحنة وتشمل جميع المصاريف المترتبة على النقل ولا تشمل اجور التحميل والتفريغ .

حمزة المشاقبة





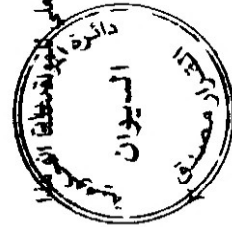


## نظام الشراء الإلكتروني الأردني

### لجنة الشراء المركزية

قرار إحالة رقم (٢٠٢٢.٠١٩.٠٠١) لدعوة العطاء رقم (٢٠٢٢.٠٣٤.٠٠٣)  
خدمات النقل الداخلي الخاص بنقل اللوازم والأثاث لكافة الوزارات والدوائر الحكومية

٢١. يلتزم المتعهد بتوفير المركبات التي تتناسب أطوارها وحمولاتها المحورية مع المواد المراد نقلها كالأعمدة الخشبية والحديدية والمواسير و الصناديق و البراميل ويتم احتساب الاجور على اساس حمولة المركبات حسب ترخيصها.
٢٢. لا يحق للمتعهد نقل اللوازم والبضائع من الداترة مع اية لوازم وبضائع اخرى مملوكة للغير في سيارة واحدة .
٢٣. المتعهد ملتزم بتأمين مقعد واحد بجانب السائق للشخص الذي تتنبه الحكومة او الموظف المسؤول عن مصاحبة السيارة والمتعهد غير مسؤول عن اعادة الموظف لمركز عمله .
٢٤. إذا حدث خلاف بين المتعهد وامي مؤسسة خلال فترة العقد يكون الفصل في ذلك للجنة الشراء المركزية.
٢٥. لا تدفع اجور ساعات الانتظار .
٢٦. تلتزم جميع الدوائر المشمولة بأحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢م بضرورة التقيد باحكام هذه الاتفاقية والالتزام بالبنود الواردة فيها.
٢٧. على المتعهد التقيد و الالتزام بقانون السير والأنظمة والتعليمات الصادرة بوجبه و أي قانون أو تشريعات أخرى تصدر و ذات علاقة بعمليات نقل البضائع و اللوازم على الطرق .
٢٨. على المتعهد التقيد والالتزام بالاسعار المقدمه لطيلة فترة العقد.
٢٩. في حالة زيادة وزن الحمولة حسب بطاقة القبان عن رخصة السيارة تدفع الاجور حسب رخصة السيارة.
٣٠. على المؤسسات القيام بعمليات التحميل والتزليل بالقصى سرعة ممكنة دون التقيد باوقات الدوام الرسمي.
٣١. يسمح بنسبة (٩%) من الوزن الفعلي للمكيسات لغايات الفرق في الوزن نتيجة لاختلاف الموازين والمواقع .
٣٢. يشترط بالمركبات المراد نقل البضائع بما أن تكون ذات صفة عمومية .
٣٣. يلتزم المتعهد بجميع الشروط السابقة ويقدم تأمين حسن تنفيذ بنسبة (١٠%) من القيمة التقديرية مقدارها (٢٠٠٠٠٠) فقط ماتي الف دينار وتقدم باسم عطوفة مدير عام دائرة المشتريات الحكومية بالاضافة لوظيفته
٣٤. الاسعار على اساس سعر الطن /كم شاملاً التعطيل وعدم التفريغ ، أو عدم التحميل ، والمبيت وشاملاً الحد الأدنى للمسافة المقطوعة.....الخ.
٣٥. تصرف الأثمان من المخصصات المرصودة لهذه الغاية في موازونات الوزارات والدوائر والمؤسسات المستفيدة
٣٦. يتم الدفع بعد اتمام عملية النقل .
٣٧. يلتزم المتعهد بنقل اللوازم والأثاث حسب طلب الدائرة المستفيدة وأي مركز شحن داخل المملكة الأردنية الهاشمية.
٣٨. على الوزارات والدوائر والجهات المستفيدة عدم اللجوء الى استخدام الحمولة فوق (١٨) طن إلا في حالة الضرورة.
٣٩. يلتزم المتعهد في حال كان وزن المواد المقفولة في السيارات (المبردة) اقل من حمولة المركبة يتم الاحساب على الوزن الفعلي الموزونة فقط



حصزة المشاقبة

المدير العام

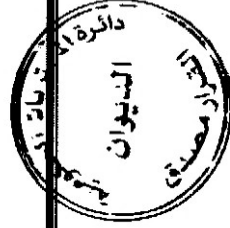




دعوة العطاء

رابعاً: الشروط الخاصة :

١. تعريفات خاصة بمواصفات وشروط النقل الداخلي الخاص بنقل اللوازم واللائات :
  - أ) الدائرة هي أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو مؤسسة رسمية عامة .
  - ب) رئيس الدائرة هو الوزير أو مدير الدائرة أو رئيس أي مؤسسة عامة .
  - ج) اجرة الشحن الداخلي تعني أجور نقل البضائع واللوازم في المركبات الشاحنة وتشمل جميع المصاريف المترتبة على النقل ولا تشمل اجور التحميل والتزليل .
  - د) اللوزم والبضائع هي كل ما يخص الدوائر او ترغب في نقله داخلياً من لوازم وعدد واجهزه آلات ومواد تموينيه وغذائية ناشفة على اختلاف انواعها ومشتقاتها والمواشي كما هي معرفة في فاتورة ضريبة المواشي .
  - هـ) مراكز الشحن اي نقطة داخل المملكة الاردنيه الهاشمية يتم تحميل اللوازم والبضائع منها .
  - و) المسافة : تحسب المسافة المقطوعة من مركز الشحن ولغاية مكان تنزيل اللوازم والبضائع ، مع مراعاة البنود التالية :
    - ١) لا يحق للمتعهد نقل اي لوازم او بضائع الا بناء على طلب رئيس الدائرة الخطي او من بنويه في ذلك .
    - ٢) على الدائرة الحكومية معاية المركبة التي تطلبها قبل التحميل والحصول على صورة عن رخصة المركبة ليتم التأكد من مطابقتها للمركبة التي تم طلبها من قبل الشخص المختص بالدائرة المستفيدة .
    - ٣) الحكومه غير ملزمه بتزويد المتعهد بمركبته من الزيوت والاطارات والقطع الاحتياطية تحت اي ظرف كان وهي غير مسؤولة عن اي ضرر قد يلحق بالمركبات التابعة للمتهد او وكلاءه اثناء استعمالها في نقل اللوازم والبضائع الحكوميه.
  ٢. لا يحق للمتعهد تغيير الاتجاه المقرر من رئيس الدائرة لجمال او لأسباب اضطرارية الا بعد اخذ الموافقة الخطية المسبقة من رئيس الدائرة المختصة وحسب نظام المرور للطرق المقترح سير الشاحنة عليها .
  ٣. يلتزم المتعهد بأن يؤمن حاجات الدوائر بسيارات الشحن والصالحه للعمل وان تكون رخص الاقنناء سارية المفعول خلال ( ١٦ ) سنة عشر ساعة من وقوع الطلب الخطي و أي عدد من السيارات .
  ٤. على المتعهد ان يسير شاحناته الناقلة للوازم والبضائع على اقصر الطرق المؤدية للجهد التي يعينها له رئيس المؤسسة المعينه او من ينوب عنه ولا يحق له ان يعترض على ذلك وحسب نظام المرور .
  ٥. على رئيس الدائرة ان يوضح في طلب النقل طبيعة المواد ونقلها ووزنها وحمولة المركبة المطلوبه واتجاه سيرها ليتسنى للمتعهد تقديم السيارة المناقصة حسب الحمولة المطلوبة وإذا قدم المتعهد مركبة بحمولة مختلفة فيتم احتساب الاجرة على الحمولة الفعلية .
  ٦. تحسب المسافات بين المراكز حسب جداول مسافات الطرق الصادره عن وزارة الاشغال العامه او عدد التاكوجراف لهم اقل كلما كان ذلك متوفراً وفي حال استخدام سيارات ضمن مناطق لم تسجل مسافاتها ضمن جدول المسافات تعتبر المسافة الفعلية وذلك بشهادة الموظف المسؤول عن استخدامها ويعتبر هذا الموظف والمتعهد مسؤوليه عن اية زيادة غير فعلية في المسافات .
  ٧. على المتعهد ان يعين وكيله عنه ليقوم مقامه في المراكز الخارجيه والحفاظات والالوية .
  ٨. المتعهد مسؤول عن كل نقص او ضرر او تأخير يحدث في اللوازم والبضائع التي تسلم اليه والى سائقي مركباته وعن المخالفات التي يرتكبها السائقون وتحسب قيمة النقص او الضرر من المطالبات المدفوعة للدائرة المعنية .
  ٩. اذا تأخر المتعهد او قصر في تقديم العدد المطلوب من المركبات في الوقت المحدد له من قبل الدائرة المعنية فلرئيس المؤسسة الحق باستئجار حاجة الدائرة من المركبات عن طريق اي شخص وتضمن المتعهد الاصيلي فروق الاجور ولرئيس الدائرة الحق في فرض غرامه حددها ( ١٥ % ) من اجمالي الاجرة المتحققة على عملية النقل التي تخلف المتعهد عن القيام بها وذلك بتغطية الاضرار الناجمة عن عملية التأخير .



دعوة العطاء

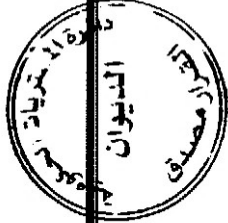
١٠. لا يحق للمتعهد نقل الالتزامات المترتبة عليه من جراء هذا التعهد الى اي شخص آخر الا بقرار صادر عن لجنة الشراء المركزية .
١١. اذا اخل التعهد بالالتزامات المترتبة عليه فيحق للجنة الشراء المركزية من تلقاء نفسها فسخ العقد ومصادرة التأمين وفرض الغرامة التي تراها مناسبة عليه .
١٢. لا يحق للمتعهد المطالبة بأية خسارة قد تلحق به من جراء هذا العقد .
١٣. يلتزم المتعهد بتوفير السيارات التي تناسب اطولها وحمولتها المحورية مع المواد المراد نقلها كالاعمدة الخشبية والحديدية والمواسير والصناديق والبرايل ويتم احتساب الاجور على اساس حمولة السيارات حسب ترخيصها .
١٤. لا يحق للمتعهد نقل اللوازم والبضائع من الدائرة مع اية لوازم وبضائع اخرى مملوكة للغير في سيارة واحدة .
١٥. المتعهد ملتزم بتأمين مقعد واحد بجانب السائق للشخص الي تنتدبه الحكومة او الموظف المسؤول عن مصاحبة السيارة والمتعهد غير مسؤول عن اعادة الموظف لمركز عمله .
١٦. اذا حدث خلاف بين التعهد و اي وزارة او دائرة او مؤسسة حكومية خلال فترة العقد يكون الفصل في ذلك لجنة الشراء المركزية.
١٧. لا تدفع اجور ساعات الانتظار .
١٨. تلم جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المشمولة باحكام نظام المشتريات الحكومية بضرورة التقيد التام باحكام هذه الاتفاقية ولا يحق الشحن الا عن طريق المتعهد المحال عليه .
١٩. يتم الدفع بعد انتهاء عملية النقل والتدقيق النهائي وعلى كافة الوزارات والدوائر الحكومية مراعاة ما ورد بالنظام الحالي والتعليمات الصادرة بموجبه والتأكيد على معززات الصرف قبل السير باجراءات صرف الفواتير عن قرار الاحالة اعلاه .
٢٠. على المتعهد التقيد والالتزام بقانون السير والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه واي قانون او تشريعات أخرى تصدر وذات علاقة بعمليات نقل البضائع واللوازم على الطرق .
٢١. على المتعهد التقيد والالتزام بالاسعار المقدمه لطيلة فترة العقد .
٢٢. في حال زيادة وزن الحمولة حسب بطاقة القبان عن رخصة السيارة تدفع الاجور حسب رخصة السيارة .
٢٣. على المؤسسات القيام بعمليات التحميل والتنزيل باقصى سرعة ممكنة دون التقيد باوقات الدوام الرسمي .
٢٤. يسمح بنسبة ( ١ %) واحد بالمئة من الوزن الفعلي للمكيسات لغايات الفرق في الوزن نتيجة لإختلال الموازين والمواقع .
٢٥. يجب على الشركات المتخصصة والمناقضين التقدم بعروضهم لتقديم الخدمات المطلوبة لكامل الاقاليم كوحده واحده ( الشمال، الوسط ، الجنوب ) على ان يتم مراعاة قيمة تأمين الدخول بقيمة ( حسب القيمة المحدده في نظام ال JONEPS ) لكامل الاقاليم كوحدة واحدة ، حيث انه سوف تم الاحالة للأقاليم كوحده واحدة بدون تجزئة وحساب المجموع الكلي للأسعار لكامل الاقاليم كوحده واحدة.
٢٦. يلتزم المتعهد الذي يحال عليه العطاء بنقل اللوازم والاثاث حسب طلب الدائرة المستفده وأي مركز شحن داخل المملكة الاردنيه الهاشمية.



دعوة العطاء

ثالثاً : الشروط العامة – النقل الداخلي للأثاث واللوازم

- (١) يلتزم المناقص بإدخال السعر الشهري / المطلوب بالدينار أو العملة المحددة بوثائق الشراء باستخدام ثلاثة خانات عشرية فقط على نظام الشراء الإلكتروني (<https://joneps.gov.jo>).
- (٢) يلتزم المناقص بتقديم الاسعار على سعر الطن الجمل / كم شاملاً التغليف وعدم التفريغ ، او عدم التحميل والبيوت وشاملاً الحد الأدنى للمسافة المقطوعة.... إلخ وحسب الكشف المرفق، حيث سيتم استبعاد اي عرض يتضمن استثناء أو شروط أو طلب اي أسعار إضافية .
- (٣) الالتزام بتسعير كل بند على حده لكل خدمه مطلوبه وستتم الاحالة كوحده واحده .
- (٤) يلتزم المناقص بإدخال الخصم على السعر الشهري/ المطلوب (إن وجد) في خانة الخصم كقيمة نقدية وليس نسبة مئوية.
- (٥) يلتزم المناقص بتعبئة جميع الخانات الخاصة بالخدمات المطلوبه من قبله وازقاق الكتالوجات والنشرات الفنية او اية وثائق تدعم وتوضح العرض المقدم من قبله على نظام الشراء الالكتروني.
- (٦) يجب على المناقص ان يكون مسجلاً على نظام الشراء الالكتروني ويملك سجل تجاري ورخصة مهن سارية المفعول .
- (٧) يجب على المناقص ان يرفق بعرضه تأمين دخول للعطاء على شكل كفالة بنكية - وفقاً النموذج المرفق - او شيك مصدق صادر من احد البنوك او المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة ( حسب القيمة او النسبه المحدده على في نظام ال JONEPS )كامل الاقاليم كوحده واحده ، و يجب أن تكون مدة سريان الكفالة والعرض (حسب المدة المحدده في نظام JONEPS ) وخلاف ذلك لن يقبل العرض .
- (٨) تقوم دائرة المشتريات الحكومية باعلام المناقص خطياً قبل انتهاء عرضه ؛ (١٠) عشرة أيام على الأقل، لتمديد صلاحية عرضه ويجب على المناقص الذي يوافق على التمديد ان يقوم كذلك بتمديد تأمين دخول العطاء والمناقص الذي يرفض تمديد فترة الصلاحية يعاد له تأمين دخول العطاء.
- (٩) يلتزم المناقص باستعمال نماذج الضمانات / الكفالات المعتدلة لدى الدائرة والمبينة ادناه :-
  - أ- نموذج سند كفالة دخول العطاء
  - ب- نموذج سند كفالة تحسين تنفيذ
- (١٠) يجب ان يشمل العرض على إجابة واضحة وصرحة عن كل مواصفة وشروط في وثائق الشراء وبيان المخالفات الفنية لدى المناقص ان وجدت.
- (١١) يجب أن تكون الخدمة المقدمة في عرض المناقص واضحة ومبوية بشكل جيد بحيث يكون السعر الشهري / المطلوب مبين إزاء كل بند للخدمة المطلوبه.
- (١٢) يلتزم المناقص عند تقديمه شيك مصدق تأميناً للدخول او حسن تنفيذ بتثبيت اسمه ورقم العطاء/الاستدراج ونوع التأمين على الشيك وستتم استبعاد المناقص الذي لا يتقيد بذلك من لجنة الشراء المركزية.
- (١٣) تقدم جميع الضمانات باسم عطوفة مدير عام دائرة المشتريات الحكومية بالإضافة لوظيفته.
- (١٤) على جميع المشاركين تقديم ما يثبت حصولهم على وثائق الشراء بموجب أحكام النظام قبل إيداع العروض.
- (١٥) تكون الاسعار ثابتة وتقدم بالدينار الاردني شاملة للرسوم والضرائب والرسوم الجمركية واية رسوم اخرى، مع مراعاة أية اعفاءات مقررة من مجلس الوزراء لاي جهة حكومية او وحدة حكومية ( ما لم يرد غير ذلك في الشروط الخاصة) .
- (١٦) تقدم العروض باللغة العربية الآ اذا ورد خلاف ذلك في الشروط الخاصة .





دعوة العطاء

(١٧) يجوز للمناقص أن يطلب من دائرة المشتريات الحكومية إيضاحاً عن وثائق الشراء خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ نشر الإعلان، على أن يتم الرد على ذلك الإيضاح خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل وقبل الموعد النهائي لتقديم العروض أيهما أسبق ما لم تقتضى طبيعته الرد خلاف ذلك إلا إذا ورد خلاف ذلك بالشروط الخاصة

